



ما إن استُعيد مناخ البحث عن حل للأزمة السورية حتى أعادت واشنطن «تلزيم» الورشة لموسكو.

هذا ما حصل في فترات سابقة، وكانت الأعذار كثيرة، منها: أن الولايات المتحدة لا مصالح لها في سوريا، لذلك لا نفوذ لها على النظام، أو أن الأولوية للشأن النووي، وأميركا لا تريد إتاحة أي مجال أمام إيران لإقحام ملفات أخرى في المفاوضات، أو أن واشنطن لم تجد فريقاً معارضًا واحدًا مقنعاً يمكنها الاعتماد عليه لتأهيله كبديل من النظام... لكنها أعذارٌ واهية دُفع بها للتغطية على عدم وجود سياسة أميركية حيال هذه الأزمة.

نعم كانت ولا تزال هناك مواقف أميركية لكن المعلن منها لا يعني بالضرورة حقيقتها، والأسوأ في نهج واشنطن أنها عندما لا تكون لديها سياسة ولا ارادة فإنها تنكب على محاربة وتعطيل أي سياسة أو ارادة لدى الحلفاء والأصدقاء.

أي أنها لا تعمل ولا تسمح لأحد بأن يعمل. وما على الشعوب المنكوبة، بالأحرى الشعب السوري في هذه الحال، سوى أن ينتظروا... الرئيس الأميركي التالي.

ما الذي يعنيه تكرار واشنطن القول إن النظام السوري «فقد شرعنته» وأن رئيسه «متهم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية» وأن «لا دور ليشار الاسد في مستقبل سوريا»؟ هل هذه مجرد آراء، مبادئ أخلاقية، عناوين سياسة، أم شعارات تُرفع بحسب الظروف؟

لو كانت لدولة عادمة غير فاعلة ولا مؤثرة لما أثارت أي جدل، أما وأن الأمر يتعلق بالدولة العظمى فإن المعنيين به سيبحثون حتماً عن ترجمته في مسار الأحداث.

لكن إيلاء المهمة لموسكو وطهران يعني تركها لطرفين يواصلان الاعتماد على بشار الأسد، ولا يزالان يرعيان جرائم ومجازر كالتي ارتكبها أخيراً في دوما، فضلاً عن كونهما يفصلان «الحل» المرتقب على مقاس مصالحهما، وكأن سيرغي لافروف ومحمد جواد ظريف مُنحا الدور الذي لعبه قبل مئة عام الفرنسي فنسوا جورج بيكون والبريطاني مارك سايك بين تشرين الثاني (نوفمبر) 1915 وأيار (مايو) 1916 عندما تقاسم بلداهما إرث الدول العثمانية المتهاوية في المشرق العربي.

وإذا لم تكن لدى روسيا نيات تقسيمية معروفة أو أجندات مذهبية فإن ما يتبدى أكثر فأكثر من أطماع إيران أنها لا تثق بإمكان الحفاظ على «مصالحها» إلا في سورية مقسمة، وتريد تمرير هذا التقسيم في إطار الحرب على «داعش».

إذا كان صحيحاً القول إن «لا مصالح لأميركا في سورية» فإن أحداً لا يصدقه، خصوصاً أنها تستغل إطالة الأزمة لنسج شبكة مصالح، وبديهي أنها تخلت عن «الأعمال القدرة» لروسيا وإيران لكنها تراقبهما ولن يحسما شيئاً يمكن أن يُطاح به «فيتو» منها. ثم أن أميركا معنية بـ«مصالح إسرائيل» التي تريد أن تكون لها كلمة «منطقة نفوذ» في صيغة سورية ما بعد الأزمة. وطالما أن «لا مصالح لأميركا» فمن أين هذا اليقين الثابت لدى رأس النظام بأن أميركا لا تريد سقوطه لو لم تمنه الدليل تلو الآخر على أن حدهه ليس خطأً، ومن ذلك أن سيناريو الإيهام بالتأهب لمعاقبته على جرائم السلاح الكيماوي ثم المناورة مع روسيا للتغطية على هذه الجرائم لا يزال حاضرين في الذهان.

كما أن السكوت عن دور إيران و«حزب الله» كان ولا يزال مدوياً على رغم مفاعيله السيئة في لبنان، وكذلك في العراق واليمن وصولاً إلى البحرين فالكويت. ولو لم يكن بقاء النظام (ورئيسيه) «مصلحة» لأميركا لما تدخلت أكثر من مرة لفرملة هجمات المعارضة، مجازفة بل غير آبهة بأن سياستها هذه زرعت الاحباطات التي ساهمت بفاعلية في اجتذاب تنظيمي «القاعدة» و«داعش».

وقد يكون صحيحاً أن منهج التفاوض فرض عزل البرنامج النووي الإيراني عن الأزمات الإقليمية، لكن هذا لم يمنع طهران من استغلال المفاوضات بأبشع الممارسات وكان أكثرها خطراً استدرج «داعش» إلى سورية لاستخدامه في مدّ عمر نظام الأسد، وفي تمرير كل التدخلات التي سمحت لبعض مهووسي طهران بالقول أن ثمة «امبراطورية فارسية» ولدت وعاصرتها بغداد. والآن، بعد التوصل إلى الاتفاق النووي، وما يفترضه من انفراجات إقليمية، إذا بالدفاع عن الاتفاق وتسويقه يصبحان الأولوية الجديدة، وإذا بالحل في سورية يراوح بين مساهمات روسية تجريبية كان «منتدى موسكو 1 و2» نموذجاً تعيساً لها وبين «مبادرة» إيرانية لا تشبه إلا المفاوضات التي تجريها لـ«هدنات» مذلة هنا وهناك أو الحروب التي خططتها لإخراج أبناء حمص والزبداني من بيوتهم، أي للمساهمة في التغيير الديموغرافي الذي أراده النظام منذ أوائل الأزمة، وفقاً للنموذج الإسرائيلي في فلسطين.

ومن المؤكد أن المعارضة السورية لم تتمكن من بلورة فصيل قيادي ليكون بدليلاً أو «جزءاً من بديل»، رغم أنها حاولت. لكن أجندات «القوى الداعمة»، وتضارب المواقف والمعايير في دوالها، كانت في معظم الأحيان أكثر تشويشاً وتضليلًا للمعارضة من ممارسات النظام، ولا تزال تجربة صعود «الجيش الحر» وأفوله شاهداً على مناحرات «الداعمين» ومماحكاتهم. غير أن البحث الأميركي، البليد والعقيم، عن الفصيل المعارض الأمثل لم يؤدِّ فقط إلى اغتيال بطيء لآمال السوريين وطموحاتهم بل أجلس الأميركيين لمراقبة المنفذ المشتركة لدخول كل أنواع التطرف واستشرائها تحت أنظارهم. ولعل عثور الأميركيين في النهاية، بعد خراب سورية والمنطقة، على ستين رجلاً لتدريبهم وليكونوا «المعارضة المعتدلة» المنشودة، كان الأبلغ تعبيراً عن سياسة بائسة.

في أي حال، أصبح مؤكداً أن أساس «الحل» سيعتمد على «تفاهمات» لافروف - ظريف، لكن مقاربتهما لا تزال في

بدايتها، ويصعب التوثق بانفرادهما مع الخريطة السورية، خصوصاً أن تصريحاتهما الأخيرة لم تتضمن أي اشارة الى «سورية موحدة»، وإن لم تتعامل حكومتاهم مع الأزمة إلا بمنظار مصالحهما فليس مؤكداً أنها تأهلتا الآن للبحث عن حل يأخذ حقائق البلد والشعب في الاعتبار.

المؤكد أيضاً أن روسيا وإيران تستغلان هذه الورشة، ومعهما أميركا في شكل غير مباشر، للمشروع في بناء قاعدة للحل تأخذ بمنهج المساومات على تقاسم النفوذ. والمؤكد كذلك أن إيران لن تضيّع الوقت بل ستبدأ المساومة على حدود «الدولية الأسدية» كي تكيف خططها العسكرية المقبلة لحفظ عليها.

هذا هو جوهر «المساهمة الإيرانية» في حل الأزمة السورية، كما يروج لها منذ الاتفاق النووي، وليس النقاط الأربع (وقف النار، حكومة، دستور انتخابات، وإعادة إعمار) التي أفصحت عنها طهران لـ «مبادرتها».

لعل هذا تصور أولي لمنهجية البحث عن حل في سوريا، وسط ما يقال عن «مرونة» طارئة على الموقف الروسي، وربما الإيراني أيضاً.

فالجميع يقصد موسكو حالياً لأن لديها تكليفاً أميركياً. ومن المبكر الحديث عن «صفقة» أو أكثر، لأن هذه تستلزم وقتاً لتذويب التعقيدات وإخراجاً تقوله الدولتان الكبريتان في حال توافقهما، ولم تخفي أميركا رغبتها القوية في تلبية مطامع إيران في سوريا لستطيع مقاييسها في مناطق ومجالات أخرى.

ويصح التساؤل لماذا السعي إلى مؤتمر في موسكو يبدو بدليلاً من صيغة جنيف نصاً وروحأً، وإن لفمادا الحديث عن حكومة ودستور وانتخابات كبديل من «هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة»، فهل المقصود إغراء أطراف المعارضة وأشباء المعارضة في التفاصيل لتمرير بقاء النظام ورئيسه وفقاً لاقتراحات ستيفان دي ميستورا... لكن، إذا كانت الدول المعنية تتطلق من مبدأ أن «سورية الموحدة» لم تعد ممكنة ولا واقعية، فهل تكون الورشة الحالية (الحرب على «داعش» واستكشاف عناصر الحل السياسي) مجرد تغطية للقوى الدولية في انهماكها بصفقة إعادة رسم الخريطة السورية.

الحياة اللندنية

المصادر: